الباب الخامس

علاج ظاهرة أطفال الشوارع

دور الإعلام 65

أجمع الباحثون أن للاعلام دور هام فى التوعية بالمشكلة لأن اطفال الشارع قنبلة موقوتة يجب حصرها قبل انفجارها والاعلام لا يتعامل مع القضية بشكل صحيح حيث يتبع اسلوب عرض السلبيات فقط دون طرح أى حلول ومجرد عرض للحالة مما قد يؤدى إلى طمس القضية وذلك لأن القائمين عليه غير مدركين لمفاهيم حقوق الطفل لذا يجب تدريب الاعلامين على مبادئ حقوق الطفل لتنعكس النتيجة المرجوة فيساهم فى تفريغ المضمون ويجب على الاعلاميين أن يستضيفوا الخبراء والباحثين الذي يجيدون التعامل مع القضية ويرسموا سياسة المواجهة وتنبيه المسؤلين المتقاعسين تجاه أداء دورهم فى تلك المشكلة أو استعراض تجارب الدول الأخرى وأن يتم ذلك فى اطار علمي.

علاج ظاهرة أطفال الشوارع

يمكن تقسيم هذة المعالجة إلى مرحلتين :

المرحلة الأولى: تركز على معالجة هذة المشكلة على المدى القريب في اطار الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الواقية بغرض الحد من المخاطر التي تعرض لها هولاء الأطفال وأيضاً للحد من انتشارها تمهيداً للقضاء عليها في المدى البعيد .

المرحلة الثانية :

تأتى بوضع حلول جذرية تتضمن التنسيق والتعاون والتكامل لجميع نظم المجتمع للقضاء عليها بشكل آنى كما أنه لابد من التسليم في الوقت الحاضر بصعوبة القضاء على هذه الظاهرة بشكل جذري في وقت قصير والاعتراف بأنها ستظل فترة من الزمن حتى تؤتي سياسات التغيير ثمارها وتحقق النتائج المستهدفة منها وسوف يتم معالجة هذه المشكلة من خلال المرحلة الأولى التي تتعامل مع وجودها كأمر واقع .

لذلك لابد أن يعتمد وضع الحلول على إجراءات مرحلية في إطار ما يسمح به الواقع للحد من انتشارها والإقلال من مخاطر الظروف الصعبة التي يتعرض لها هؤلاء الأطفال وحمايتهم من الاستغلال والانحراف لتيار الجريمة وتتم المعالجة بإتباع المحاور التالية :

المحور الأول :-تغير بعض أوضاع المجتمع التي ساعدت على انتشار المشكلة وتتلخص في الآتى :

1 – معالجة بعض سلبيات العمل الرسمية : -

تعتبر مشاكل التعليم من حيث المنهج والأفاق والنظام الدراسي كما سبق أن ذكرنا من أكثر العوامل الدافعة لانتشار ظاهرة أطفال الشوارع

لذلك سيتم التركيز على معالجتها في ضوء ما يمكن في المرحلة الحالية حتى يمكن إن يمثل التعليم عائدا يحقق مصلحة الفئات الدنيا لهذه المشكلة وإذا أتضح أنه من الصعوبة إبقاء الطفل الفقير في مدرسة لمدة تسع سنوات متواصلة إلا إذا كانت المدرسة مكاناً يحقق مصالح الأسرة من خلال حسن معاملة واهتمام بالعملية وقد أتضح أن الأمور لم تتحقق للأطفال مما أدى إلى تضخم إحساس الطفل بالكره للمدرسة وبالتالي إلى التسرب والهروب منها ويمكن تقسيم المعالجة التعليمية في الآتى :

1- تحسين أوضاع المدارس .
2- تعديل المناهج الدراسية بما يتفق مع احتياجات الطفل وأسرته .
3- إدخال نظام التغذية .
4- خفض نفقات التعليم .
5- تعزيز مواد التعليم .
6- تعزيز برنامج محو الأمية للكبار والصغار .
7- التوسع في مجالات التكوين المهني .
8- التخفيف من حدة الفقر .
9- تطوير المجتمعات العشوائية .
10- الاهتمام بالرعاية الصحية التدخين المكثف للجمعيات الأهلية والمحلية والدولية .

11- المواجهة والدولية .

12- الرعاية التشريعية .

المحور الثاني :-وضع برامج تدخل للحد من مخاطر أطفال الشوارع :-

لما كانت الإنجازات المطروحة حالياً لحل مشكلة محدودة وتتطلب وقت لتنفيذها ولما كان المجتمع في حاجة لأكثر من بديل للتغلب على تزايد انتشار هذة المشكلة وجد أن الخيارات الايجابية التي يجب أن تطرح وتدعم وتردد في المجتمع وضع برامج تتعامل مع الظاهرة بأسلوب مباشر وتعمل على الحد من الآثار السلبية التي يتعرض لها هؤلاء الأطفال في الشارع وتهدف للإقلال من المخاطر التي يتعرض لها مع إشباع احتياجاتهم واحتياجات أسرهم الأساسية خاصة المادية .

1- إنشاء مركز لتلقى الشكاوى من أطفال الشوارع إذا تعرض لهم المواطنين أو أفراد الشرطة .

2- عمل يوم لأطفال الشوارع مثل يوم اليتيم الحاجز النفسي بين الأطفال وتأملهم لاستعادة الثقة فية .

3- عمل حملة لجمع الملابس للأطفال .

4- وضع صندوق للتصدق عليهم في كل مسجد .

5- قيام مجموعة من الأطباء المتطوعين بالمرور الدوري عليهم في أماكن تجمعهم .

6- قيام عدد من الأطباء والأخصائيين النفسيين بعمل برنامج للإصلاح النفسي للأطفال ومحاولة حثهم على العودة لذويهم .

7- التعرف على الأطفال والمهارات وتنميتها .

8- العمل بشكل محلى ودولي لوضع قوانين للأطفال تحت سن 18 سنة على العمل .

9- تعزيز برامج محو ألامية للكبار والصغار.

<u>توصيات:69</u>

1- ضرورة اتخاذ التدابير الكافية لملائمة التشريعات والقوانين مع اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين.

2-أهمية اتخاذ الإجراءات التي تعزز إزالة التمييز بكافة أشكاله، وخاصة فيما يتعلق بالطفلة الفتاة، والمهمشين والمعاقين.

3- تعزيز جهود تأسيس مرصد وطني مستقل لحقوق الطفل، ودعم مبادرة هيئة التنسيق بهذا الصدد والعمل على إنشاء هيئة مستقلة لحقوق الإنسان وفق مبادئ باريس.

4- التأكيد على أهمية احترام آراء الأطفال وإشراكهم في القضايا والقرارات التي تخصهم.

5- العمل على نشر ثقافة احترام آراء الطفل وحق المشاركة من خلال المناهج الدراسية.

6- عدم استغلال الأطفال في الدعاية الإعلامية والصراعات السياسية تحت اية مبررات.

7- العمل على تعزيز جهود الحد من الفقر وتخصيص أكبر قدر ممكن من الموارد لصالح الأطفال.

8- اتخاذ التدابير المناسبة من شأنها إيلاء عناية كافية بصحة اليافعين سواءً فيما يتعلق بالصحة الإنجابية والحمل المبكر أو الصحة النفسية والعقلية ومكافحة المخدرات.

9- أهمية تدريب وتأهيل القابلات (المولدات) وإلزامهن بالتبليغ والمساعدة في تسجيل المواليد وتوعية مختلف فئات السكان بأهمية تسجيل المواليد لارتباط ذلك بحقوق المواطنة خاصة حقوق الأطفال.

10- فتح سجلات في مواقع الولادة في المستشفيات والمراكز الحكومية الخاصة وبشكل خاص المحافظات والمناطق النائية وإشراك المجالس المحلية والوجهاء وخطباء المساجد والشخصيات الاجتماعية في عملية قيد وتسجيل المواليد.

11- جعل شهادة الميلاد الوثيقة الرسمية للتسجيل في المدارس، والزام الجهات المسئولة باستخراج شهادات ميلاد لتلاميذ المدارس الذين ليس لديهم شهادات ميلاد.

12- في ضوء معطيات واقع حقوق الأطفال نوصي بأن تنص القوانين والتشريعات على مسئولية الوالدين تجاه تربية أبناؤهم خاصة مسئولية الآباء وأيضاً فيما يتعلق بالحضانة والوصاية وإثبات النسب فهذه القضية لم تلقى أي اهتمام سابقاً وعليه نوصي الحكومة أن توليها اهتماماً أكبر.

13- القيام بحملات إعلامية للتوعية منظمة لمختلف فئات المجتمع حول العنف ضد الأطفال، وتأهيل القيادات التربوية على نطاق المدارس

والأطر التعليمية الأخرى وكذا الأسرة بضرورة نشر مفهوم بدائل العقاب البدني في المدارس.

14- تفعيل نظام الرعاية الصحية وإشراك الجهات ذات العلاقة بالخدمات الصحية لمراقبة وتقييم أنشطة المراكز والوحدات الصحية ووضع مؤشر قياسي للأداء يمكن تحسين أدائها ،وإيجاد ضمان صحي للطفل والأسرة.

15- تفعيل نشاط الصحة المدرسية بالمدارس،وتفعيل الفحص الطبي للطلاب الملتحقين بالتعليم الأساسي.

16- ضرورة الإهتمام بالتعليم وتوفير الكادرالتعليمي المؤهل والمبنى المدرسي المناسب وإعادة النظر في المناهج الدراسية القائمة بحيث تواكب التطوراث العلمية.

17- أهمية الالتزام بمجانية التعليم وإلغاء الرسوم المدرسية المتنوعة التي يتم تحصيلها بمسميات مختلفة التى تؤثر على التحاق اطفال الأسر الفقيرة والأسر كبيرة العدد ومحدودة الدخل بالتعليم.

18- تشجيع تعليم الفتاة وتوفيرالمدارس الخاصة بالبنات والكادر المؤهل من المعلمات خاصة في المناطق الريفية.

19- دارسة حالات أطفال الشوارع والأطفال المتسولين ومعالجتها حتى لا تتحول إلى قنبلة موقوتة تستغل من أطراف إجرامية، والعمل على إنشاء مشاريع توفر من خلالها احتياجات الأطفال العاملين وأطفال الشوارع الذين اضطروا لترك الدراسة مع وضع تصوراقتصادي واجتماعي لأسرهم من أجل إعادتهم إلى مدارسهم وأسرهم.

20- العمل على علاج الاطفال وإعادة تأهيل ضحايا الاساءة والعنف والإستغلال الجنسي، وتقديم الاستشارات والتدريب لهم للتخفيف من معاناتهم.

21- تشديد العقوبات على الأشخاص الذين يعتدون على الأطفال أو يستغلون الأطفال وجعلها من القضايا المستعجلة.

22- الإسراع في تعديل قانون الأحداث بحيث يتوافق وحقوق الطفل والأتفاقيات المصدق عليها ورفع سن المسؤولية الجنائية إلى المستوى المقبول دولياً.

23 - سرعة البث في قضايا الأحداث في نزاع مع القانون وضمان حصول كل الأطفال على حق المساعدة والدفاع القانوني ونقل من صدرت أحكام بحقهم أحكام من السجون العامة إلى دور التوجه

الاجتماعي إن وجدت في المحافظة التي ينتمي اليها أو إلى الدور في أقرب محافظة.

24- اتخاذ التدابير الضرورية بجعل الحرمان من الحرية فترة قصيرة باستخدام الحكم مع إيقاف التنفيذ والإفراج المشروط.

25- وضع الأشخاص دون سن 18 في حجز منفصل عن الكبار على أن يبقون على اتصال منتظم بأسرهم بينما هم ضمن نظام قضاء الأحداث، والعمل على عدم وضع الأطفال في السجون مهما كانت المبررات.

26- التدريب المستمر للقضاة وموظفي الضبط القضائي والعاملين في السجون.